

## تعقيب المهندس عبد اللطيف زرنه جي على ندوة التعليم الفني والمهني للأستاذ جرجس الغضبان

يقول فيلسوف صيني قديم:

إذا كانت مشاريعكم سنوية، فابذروا الحبوب، وإذا كانت مشاريعكم عقدية (كل عشر سنوات، فاغرسوا الأشجار، أما إذا كانت مشاريعكم أبدية، فما عليكم سوى بناء واعداد الإنسان.

إذا كان خريجوا مرحلة التعليم الأساسي يمثلون عضلات الأمة (العمال والفلاحين) فإن خريجي مدارس التعليم الثانوي المهني يمثلون أعضاء وأجهزة الأمة وخريجو المعاهد المتوسطة يمثلون مفاصل وشرابيين وأعصاب الأمة، عندئذ لا بد أن يكون خريجو الجامعات والدراسات العليا يمثلون دماغ الأمة.

تنويه: لم يعد في سورية تعليم فني وآخر مهني بل أصبح التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسي يعرف بالتعليم الثانوي المهني، حيث مدة الدراسة فيه 3 سنوات. أو التعليم الثانوي العام.

كما تم دمج المرحلة الابتدائية مع المرحلة الإعدادية في مرحلة واحدة تسمى مرحلة التعليم الأساسي بموجب القانون 32 لعام 2002 وقد تم التطبيق منذ العام الدراسي 2003/2002 وهي مرحلة مجانية وإلزامية. العلم كان وما زال حجر الأساس في تقدم الدول، وبدون العلم والتكنولوجيا والمعرفة العلمية والتعليم والتعلم الذاتي والتدريب والتأهيل المستمر، لا يمكن لأية دولة أن تتقدم، بل من الصعب حتى أن تحافظ كل دولة على موقعها. واصبح من المستحيل زيادة الدخل الوطني ونصيب الفرد من هذا الدخل ورفع المستوى المعيشي للناس والتقدم نحو الأمام والأعلى في مختلف المجالات بدون هؤلاء الأركان السبعة. الدول التي تقدمت في النصف الثاني من القرن العشرين ولا سيما اليابان وكورية الجنوبية قد اعتمدت بالدرجة الأولى في تطورها على تحقيق التعليم الجيد الفعال أولاً والوصول بالطلاب فيى التعليم إلى مستوى الإعدادية، أي مدة دراسة 9 سنوات على الأقل. حيث تم تحقيق هذا الهدف عام 1965. ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه الدول بالتطور والصعود الفعليين. إذ بينما كان نصيب الفرد من الدخل الوطني 1000 دولاراً في عام 1960 إذ يصبح الآن 13000 دولاراً سنوياً.

التعليم في العالم يعاني من صعوبات جمة سواء في الدول المتقدمة أو بالنسبة للدول النامية على حد سواء، بل إن الدول النامية بحاجة أكبر إلى النهوض والوصول بمجتمعاتها إلى مستوى معقول من المعيشة تمهيداً للوصول إلى مجتمع الرفاهية مستقبلاً. والقدرة على استقبال التزايد السكاني دون خفض مستوى المعيشة للآخرين.

سورية إحدى الدول العربية والدول النامية التي تمتاز بفتوة شعبها، إذ تقدر نسبة الأطفال في الفئة العمرية 15 سنة وما دون بـ41.7%، بينما هي في الوطن العربي 38.1%.

- الدول النامية 33.1%.

- الدول المتقدمة 20.6%.

- النسبة عالمياً 30.2%.

وإذا كان عدد سكان سورية حالياً 18 مليون إنسان، فإنه من المتوقع أن يصبح هذا العدد 27 مليوناً مع حلول عام 2025 وإلى 34 مليوناً بحلول عام 2050 ويستمر بالصعود حتى يستقر قبل نهاية هذا القرن على 66 مليوناً. هذا يعني أن عدد الطلاب سوف يزداد تدريجياً مع مرور الزمن حتى يصبح 20 مليوناً على الأقل، كما أن قوة العمل المطلوب تشغيلها ستزيد هي بدورها حتى تصبح 20 مليون عاملاً. إن ذلك يتطلب خطط تنمية شاملة وطموحة حتى تستوعب هذه الأعداد الغفيرة من ناحية وزيادة الدخل الوطني ونصيب الفرد من هذا الدخل من ناحية ثانية. وإلا الأوضاع ستسوء حتماً. الدخل الوطني لسورية حالياً من مرتبة 20 مليار دولار. (سورية تمثل 6% من سكان الوطن العربي و3% من دخل الوطن العربي). يجب أن يكون هذا الدخل مقارنة مع متوسط دخل الفرد في الوطن العربي الذي يبلغ 2600 دولار سنوياً من مرتبة 50 مليار دولار، وأن يكون أكثر من 100 مليار دولار مقارنة مع دولة العدو اسرائيل، وإلى 160 مليار دولار حسب المتوسط العالمي ويمكن أن يمتد حتى 1000 مليار دولاراً (الدخل الكلي للكافة الأرضية حالياً من مرتبة 51000 مليار دولاراً ومتوسط دخل الفرد عالمياً 8000 دولار سنوياً ويبلغ متوسط دخل الفرد ذروته في اللوكسمبورغ 55000 دولاراً في السنة).

### التعليم في سورية:

يمكن تصنيف السلم التعليمي في سورية إلى 8 مراحل هي:

سنوات الدراسة	عمر الطالب/سنة	المرحلة التعليمية
3	5-3	- التعليم ما قبل الابتدائي
9	14-6	- التعليم الأساسي
3	17-15	- الثانوية العامة أو الثانوية التعليم المهني
2	19-18	- المعاهد المتوسطة
6-4	23-18	- التعليم الجامعي
1	24-23	- الدبلوم

2	26-24	- شهادة الماجستير
2 فأكثر	30-22	- شهادة الدكتوراه

الذي يهمننا من هذا السلم وله علاقة بالمحاضرة هو التعليم الثانوي المهني، حيث يتراوح عمر الطالب فيه بين 15- 17 سنة ومدة الدراسة 3 سنوات ويتخرج الطالب بمستوى عامل ماهر. وكذلك يهمننا المعاهد المتوسطة التي يتراوح عمر الطالب فيها بين 18-19 سنة ومدة الدراسة سنتان ويتخرج الطالب من هذه المرحلة بمستوى تقني (مساعد مجاز).

تقوم وزارة الصناعة وغيرها في إعداد العمال النصف مهرة الذين يعتبرون من الفئات العاملة الهامة التي تشكل البنية التحتية للعاملين.

### توزع الطلاب على مراحل التعليم المختلفة

العام الدراسي	عدد الطلاب	المرحلة التعليمية
2004/2003	146.403	- رياض الأطفال
2004/2003	4.033.785	- التعليم الأساسي
2004/2003	128.462	- التعليم الثانوي المهني
2004/2003	284.512	- التعليم الثانوي العام والشرعي
2004/2003	40.785	- المعاهد المتوسطة (التابعة لوزارة التربية)
2004/2003	34.138	- المعاهد المتوسطة (التابعة لوزارة التعليم العالي)
2005/2004	20.913	- المعاهد المتوسطة (التابعة لوزارات أخرى)
2004/2003	245000	- طلاب الجامعات الحكومية
2004/2003	95000	- طلاب الجامعات الخاصة
	<b>5028998</b>	<b>المجموع</b>

أضف لذلك طلاب المدارس الخاصة ودور المعلمين والمدارس الأجنبية فتصبح النسبة 28% من مجمل السكان، وهي نسبة مرتفعة جداً.

إن ما يجب الوصول إليه في التعليم في سورية هو التعليم الفعّال، فما هو التعليم الفعّال:

## تعريف التعليم الفعّال:

التعليم الفعّال هو التعليم القادر على تخريج الطالب حسب مستواه العلمي مزوداً بالمعلومات النظرية والمهارات اليدوية والخبرات العملية وسلوكيات العمل، والتمتع بالقدرة على التنبؤ باتجاهات اختصاصه مستقبلاً، بالإضافة إلى تمكينه من القيام بواجباته بالدقة والجودة والمواصفات المطلوبة وفق معايير إنتاجية وعلمية وزمنية محددة بأرخص التكاليف.

إذا قرنا بين التعليم المطبق في سورية وبين التعليم الفعّال المطلوب تحقيقه نجد بان التعليم الحالي لا يحقق أكثر من 5% من التعليم الفعّال المطلوب. لهذا فهو ضعيف المر دودية، بينما التعليم في كثير من الدول المتقدمة هو ذات ريعية متصاعدة تبدأ من 10% وتزداد مع مرور الزمن.

لقد أثبتت الكثير من الدراسات في البلدان الصناعية المتقدمة أن 60% إلى 80% من التحسن في مستوى المعيشة والاقتصاد للدول وللأفراد يعزى إلى التقدم التقني وتقدم التعليم وإلى الإنسان وأن 20% فقط يعود إلى تراكم رأس المال. تجدر الإشارة إلى أن تطبيق العملي الصحيح يساهم بشكل كبير في تحقيق التعليم الفعّال. تشير بعض الدراسات والإحصاءات إلى أن ما يتذكره الإنسان يعود للنسب التالية:

- 10% لما يسمع.

- 20% لما يراه.

- 50% لما يسمعه ويراه.

- 90% لما يسمعه ويراه ويمارسه.

لقد خطت سورية خطوة كبيرة متقدمة للأمام بتطبيق التعليم الأساسي بموجب القانون 32 لعام 2002، حيث أصبح التعليم في حده الأدنى 9 سنوات بدءاً من العام الدراسي 2003/2002 ومنتظر أن نرى نتائجه مستقبلاً. تتوجه الدول المتقدمة إلى جعل مرحلة التعليم الأساسي تمتد إلى 12 سنة دراسية أي إلى مستوى الثانوية. وربما تطبق سورية ذلك مستقبلاً.

إن التطور الاقتصادي والعلمي والاجتماعي أصبح يتطلب مستويات علمية أعلى للبنية التحتية لطبقة العمال، وبخاصة إذا ما تم التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

## تعريف الاقتصاد المعرفي:

هو نظام اقتصادي حديث يعتمد على العلم والخبرة لخلق اقتصاد لا يعتمد كثيراً على المادة والطاقة ورأس المال. (إنه اقتصاد وفرة لا اقتصاد ندرة).

المفروض أن يكون لكل دولة ومن بينها سورية ثلاثة هرمات.

هرم سكاني - هرم تعليمي - هرم وظيفي (مهني)

ومن الضروري أن يكون هناك تقابل وتناسب بين هذا الهرمات وأن يتم الربط بينها بإحكام حتى تؤدي وظائفها بالشكل الأمثل.

كما أثبتت الكثير من الدراسات والإحصاءات على أن زيادة إنتاجية العامل تخضع لما يلي:

- العامل الأمي تزداد مهاراته بعد سنة تدريب بنسبة 25% ولمدة سنتين 29% ولمدة ثلاث سنوات إلى 37% وهكذا...
- العامل البسط الذي يخضع لدورة تدريب لمدة سنة واحدة تزيد من إنتاجيته قرابة 16%.
- العامل البسيط الذي يخضع لدورة تدريب مع تعليم نظري لمدة سنة واحدة تزيد من إنتاجيته بـ 30%.
- العامل الأمي الذي يخضع لدورة تعليم مدتها 4 سنوات تزيد من إنتاجيته عن العامل العادي بـ 34%.
- تزيد إنتاجية خريج الثانوية العامة بـ 108% عن إنتاجية العامل الأمي العادي.
- تزيد إنتاجية خريج الثانوية التعليم المهني بـ 150% عن إنتاجية العامل الأمي العادي.
- تزيد إنتاجية خريج المعهد المتوسط بـ 200% عن إنتاجية العامل الأمي العادي.
- تزيد إنتاجية خريج الجامعة بـ 300% عن إنتاجية العامل الأمي العادي.

#### توزيع العاملين في سورية حسب الحالات التعليمية:

المستوى العلمي	عدد القوى العاملة	النسبة المئوية	النسبة التراكمية%
- أمي	27992	3.48	
- ملم بالقراءة	156987	19.52	
- حملة الابتدائية	119168	14.81	37.81
- حملة الإعدادية	56904	6.43	44.24
- مدارس مهنية	26916	3.35	47.59
- ثانوية عامة	72056	8.15	
- ثانوية فنية ومهنية	24315	2.75	
- معهد متوسط	202696	22.92	
- علوم أساسية	32872	3.72	
- علوم إنسانية	37028	4.19	
- علوم هندسية	40543	4.58	13.28

0.21	1840	- ماجستير
0.58	5105	- دكتوراه
<b>100</b>	<b>804422</b>	<b>المجموع</b>

نلاحظ أن مركز الثقل للقوى العاملة في سورية يقع عند الفئات المتدنية تعليمياً، وانخفاض النسب عند فئات الشهادات الجامعية القادرة على الإنتاج والتطوير. لم يعد مقبولاً أن يكون مستوى العامل العلمي أقل من المرحلة الإعدادية. بل تذهب بعض الدول والاختصاصات إلى اعتبار الحد الأدنى للعامل يجب أن يكون الشهادة الثانوية. إن ذلك يتطلب إعادة النظر بالهرم الوظيفي وإعادة بنائه على أسس علمية صحيحة. إذ يفضل أن تكون النسب بالمتوسط 10% من العاملين شهادات جامعية ودراسات عليا، 25% من خريجي المعاهد المتوسطة أو ما يعادلها، 45% من العمال المهرة خريجو الشهادة الثانوية وما بحكمها. 20% من حملة الشهادة الإعدادية وما يعادلها. إن ذلك يعتمد على مستوى كل مؤسسة والتقنيات المعتمدة ومراحل تطورها. ينبغي أن يتم ذلك وفق مراحل زمنية محددة ودون المساس بحقوق العاملين ولا سيما الأميين منهم فقد قدموا لبلادهم خدمات جليلة في الماضي والحاضر. توجد علاقة وثيقة بين البنية والوظيفة، فنظراً لمستوى تدني العلمي للعاملين، فإن إنتاجية العامل السوري منخفضة.

**بلغت إنتاجية العامل في بعض دول مختارة في عام /2000/ كما يلي:**

الدولة	متوسط إنتاجية العامل في السنة بالدولار
- لبنان	13130
- الأردن	5406
- تونس	5080
- مصر	3783
- سورية	3634
- المغرب	2793

### **الإفاق على التعليم:**

تولي الدولة السورية الاهتمام المتزايد بالإفاق على التعليم وبخاصة خطة التنمية العاشرة. كما تجدر الإشارة إلى أن موازنة التعليم تحنل المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع.

وتزداد حصة موازنة التعليم بكل فروع وأنواعه عاماً بعد عام. إذ بلغت موازنة التعليم قبل الجامعي في وزارة التربية مبلغ 54.068.784 ألف ل.س عام 2003 مشكلة نسبة 12.7% من مجمل الموازنة

العامة. لكن مع الأسف انخفضت أول مرة عام 2006، حيث بلغت 31.321.825 ألف ل.س من اصل مبلغ 495 مليار ل.س مجمل الموازنة العامة للدولة، فشكّلت نسبة 6.32% فقط. هذا أمر مستغرب جداً وبخاصة أن عدد الطلاب في تزايد مستمر والمطلوب رفع مستوى التعليم بكل مراحل، بالإضافة إلى أن الخطة الخمسية العاشرة تنص على مضاعفة الإنفاق على التعليم. برغم ذلك فإن نسبة الإنفاق على التعليم في سورية تعتبر مقبولة عالمياً. إذ معظم دول العالم حتى الدول المتقدمة منها لا يزيد الإنفاق عن 5% من الدخل، فمثلاً هي 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي لأمریکا و 4.6% في ألمانيا و 4.8% في اليابان. ولكن ونظراً لأن الدخل في سورية متواضع ينجم عنه تواضع الإنفاق على التعليم بدوره. وبالتالي لا بد من زيادة الدخل الوطني أولاً حتى ينعكس بدوره على زيادة الإنفاق على التعليم ثانيةً.

بلغ الإنفاق على الطالب بالمتوسط في المدرسة الثانوية المهنية في عام 2003 كما يلي:

- عدد الطلاب 128.462 - الاعتماد المالي المخصص 5417800 ألف ل.س.

فيكون معدل الإنفاق على الطالب: 42174 ل.س/ السنة أي ما يعادل 844 دولار تقريباً.

بلغ الإنفاق على الطالب في مرحلة التعليم الأساسي عام 2003 كما يلي:

- عدد الطلاب: 3870814 - الاعتماد المالي المخصص: 22339415 ألف ل.س

فيكون معدل الإنفاق على الطالب: 5771 ل.س أي ما يعادل تقريباً 115 دولار

بلغ الإنفاق على الطالب في مرحلة الثانوية في عام 2003 كم يلي:

- عدد الطلاب: 371324 - الاعتماد المالي المخصص: 14335626 ألف ل.س.

فيكون معدل الإنفاق على الطالب : 38606 ل.س أي ما يعادل تقريباً 772 دولار.

أما معدل الإنفاق على الطالب بوجه عام في التعليم ما قبل الجامعي للعام الدراسي 2003 كما يلي:

- عدد الطلاب: 4642394 - الاعتماد المالي المخصص: 54068784 ألف ل.س

فيكون معدل الإنفاق على الطالب بوجه عام 11647 ل.س أي ما يعادل 232 دولار.

إن مبلغ الإنفاق على الطالب 232 دولاراً/ السنة لا يستطيع أن يخلق تعليماً فعّالاً وناجحاً. إذ إن الحد الأدنى المطلوب الإنفاق على الطالب ما قبل الجامعي حتى يكون التعليم فعّالاً وناجحاً يجب أن لا يقل عن 1000 دولاراً/ السنة وقد يمتد ليصل إلى 10000 دولاراً/ السنة. لكنني أرى إذا كانت الجهود مخصصة وأمكن التخفيف من الهدر بكل أنواعه وتم اعتماد العصامية في حياة الطالب والعمل الجماعي الطوعي وتأهب كل من القطاع العام والخاص للتعاطف بجدية وتحمل المسؤولية وتم ترتيب الأولويات في الحياة والتعليم وتحقيق

سلوكيات عمل مرتفعة وإبعاد التعليم والعلم عن مفاصد التجارة والربح، فإن ذلك يمكن أن يساعد على انتقال التعليم المتخلف المطبق حالياً إلى تعليم قريب من التعليم الفعال المنشود.

كما أن التعلم الذاتي يخفض كثيراً من التكاليف ويسهل العملية التعليمية وينوعها ويرقيها. فالتعليم الذاتي قادرٌ على تحقيق المعجزات إذا آمن به الجميع وتم تطبيقه فعلياً. وإن مقولة من لا يعلم نفسه يصعب على أحدٍ تعليمه مقبولة لحد ما.

من المشاكل الهامة وقد تصبح مستعصية في المستقبل هي مشكلة التسرب الطلابي الذي تعاني منه معظم الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. إذ تقدر نسبة التسرب في طلاب التعليم ما قبل الجامعي في أمريكا 29 % وفي ألمانيا 9%، بينما لا تتجاوز في اليابان 6% فقط.

ذكر تقرير التنمية السوري الأول أن نسبة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي في سورية 25% وفي المدارس الثانوية المهنية 45% وفي المعاهد المتوسطة 69%. لذا يجب علينا معالجة هذا التسرب والحد منه بشكلٍ جدي وفعال وكذلك المطلوب منا تحقيق 220 يوم دراسي فعلي في السنة. لما لهما من تأثير إيجابي كبير في تحسين التعليم وتخفيف الإنفاق ورفع مستوى مردودية التعليم. فيما يلي عدد أيام الدراسة في بعض الدول المتقدمة.

### عدد أيام الدراسة السنوي في بعض الدول المتقدمة

الدولة	عدد أيام الدراسة الفعلية/السنة
أمريكا	180
ألمانيا	220-240
اليابان	240
كورية الجنوبية	250

من أهم أسباب ضعف الدخل في سورية الذي بدور يؤدي إلى ضعف الإنفاق على التعليم هو كما يلي:

1- ضعف إنتاجية الفرد في سورية، إذ بلغت 3634 دولاراً في عام 2000 وهذه إنتاجية ضعيفة إذا ما قورنت مع بعض الدول المتقدمة حيث تزيد عن 60000 دولاراً في السنة وقد تصل إلى 100000 دولاراً في السنة فأكثر. بوجه عام فإن إنتاجية العامل العربي لا تتعدى 15% من إنتاجية العامل في الدول المتقدمة و6% من إنتاجية العامل في اليابان.

يعزى ضعف الإنتاجية في سورية إلى عوامل كثيرة منها:

- انتشار الأمية في المجتمع وفي العاملين في الدولة. إذ تقدر نسبة الأميين في وظائف الدولة بنحو 26%.

- تدني المستوى العلمي لأكثرية العاملين.
- تقادم الآلات وتجهيزات الإنتاج وتخلف مستواها الزمني.
- عدم التحديث والتطوير في خطط الإنتاج
- فقدان نظام التأهيل المستمر والتدريب مدى الحياة العملية.
- عدم توفر المشاريع الحديثة.
- عدم رصد الأموال الكافية لتلبية احتياجات الشركات والمؤسسات.
- ضعف سلوكيات وأخلاق العمل.

## 2- تدني نسبة العمالة:

لا تتجاوز نسبة العمالة في سورية 30% من السكان، بينما هي عالمياً 47% وفي أكثر الدول المتقدمة تزيد عن 50% (عدد السكان في اليابان: 127 مليوناً وعدد القوى العاملة 61 مليوناً).

## 3- الإعاقة المرتفعة في سورية.

- سورية 83.6%.
- الوطن العربي 73%
- الدول النامية 61.7%
- الدول المتقدمة 50.3%
- العالم 59%

إذ نرى من الجدول السابق أن الإعاقة في سورية من أعلى النسب، إذ يترتب على كل 17 إنسان إعاقة نفسه وإعاقة 83 شخصاً آخر. وبالتالي فإن نصيب الإنفاق الأسرة على الأولاد منخفض نسبياً.

## 4- المسألة الزراعية:

المسألة الزراعية في سورية تتطلب الحل خلال 20 سنة على أبعد تقدير. إذ أن معظم الدول اتجهت وتوجه إلى تخفيض نسبة العمالة في الزراعة وكذلك نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الوطني وتحويل العاملين إلى الصناعات المتقدمة وإلى الخدمات نجد في الجدول التالي

توزع القوى العاملة والقطاعات الاقتصادية المختلفة في دول مختارة

مساهمة القطاعات المختلفة %			توزع العاملين %			الدولة
خدمات	صناعة	زراعة	خدمات	صناعة	زراعة	
47.1	27	25.9	50	17	33	سورية
50	33	17	23	17	32	مصر
4	6	90	44	17	39	النيجر
48	28.4	23.6	23	17	60	الهند
33.8	51.7	14.5	28	22	50	الصين
59.8	35	5.2	65	22.7	12.3	روسيا
67.7	30.9	1.4	74	25	1	إنكلترا
71	26	3	71.5	24.4	4.1	فرنسا
72.4	25	2.6	73	23	4	هولندا
67.7	30.9	1.4	70	25	5	اليابان
66.6	31	2.4	80	18	3	الولايات المتحدة

الدعوة ليست إلى تخفيض كمية الإنتاج الزراعي، بل الحفاظ على كمية الإنتاج وزيادتها، لكن الدعوة إلى تخفيض نسبة العمالة في القطاع الزراعي وكذلك نسبة مساهمتها في الدخل لتوجيه القوى العاملة نحو الصناعة والخدمات مربحة أكثر بغية زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة. تسعى الصين حالياً لتحويل 350/ مليون شخص ممن يعملون في الزراعة إلى مجالات أخرى بمعدل تحويل 10/ مليون عامل في السنة والإبقاء على 100/ مليون في الزراعة مستقبلاً فقط. وتحذو الهند حذوها. إن جميع الدول التي تطورت مرت بالمراحل التالية:

- المرحلة الزراعية.
- المرحلة الصناعية.
- الصناعات الثقيلة. - الصناعات الحديثة - الصناعات المعرفية.

هناك تطلعات في سورية متقدمة وطموحة، حيث أشارت جريدة تشرين في عددها رقم 9370 تاريخ 2005/10/1 إلى أن الإستراتيجية السورية تسعى لجعل معدل النمو السكاني 1.7% ونسبة البطالة 2% ونسبة الأمية والفقير 5% بحلول عام 2025 وذلك بتحقيق أهم الأهداف التالية:

- تخفيض نسبة الأميين في قوة العمل من 26% حالياً إلى الصفر بالمائة.
- تخفيض نسبة حملة الشهادة الابتدائية من قوة العمل من 61% إلى 20% في سنة الهدف.
- رفع نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل من 18.3% حالياً إلى 30% في سنة الهدف.
- تخفيض نسبة الأميين من السكان من 18% حالياً إلى 5% سنة الهدف.
- رفع نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي (6-14 سنة) من 70% إلى 95% سنة الهدف.
- رفع نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الفئة العمرية (18-23 سنة) من 14% حالياً إلى 35% في سنة الهدف.

بالإضافة لما ذكر أفتتح رفع نسبة الالتحاق بمدارس التعليم الثانوي المهني من 45% حالياً إلى 70% حتى عام 2025.

### المقترحات العامة من أجل التطوير والنهوض بعملية التعليم الثانوي المهني والمعاهد المتوسطة

- 1- يكون التعليم الثانوي المهني والتعليم في المعاهد المتوسطة فعّالاً وناجحاً بقدر إيمان وقناعة وإرادة المجتمع بكامله من حكومة وقطاع خاص وشعبٍ وأسر وطلاب بهذا النوع من التعليم.
- 2- ضرورة إبعاد التعليم بكل أنواعه عن الفساد وعن كل ربحٍ وتجارة بأقصى سرعة ممكنة.
- 3- السعي لتطبيق نظام التعليم الفعّال بشكلٍ مستمرٍ وفعّال.
- 4- زيادة نسبة أعداد الطلاب الملتحقين بمدارس الثانوية المهنية حتى 70% من عدد طلاب المرحلة الثانوية.
- 5- الاستمرار في تخفيض نسبة الأمية الأبجدية إلى ما دون 5% وكذلك ضرورة تخفيض الأمية التقنية والمعلوماتية.
- 6- إصدار قانون ينص على " الحق والواجب على كل شاب وشابة إتقان مهنة في حياته).
- 7- تخصيص معظم الحلقات الدراسية ورسائل الدبلوم والماجستير والدكتوراه والأبحاث العلمية من أجل حل مشاكل التعليم بوجه عام ومشاكل التعليم الثانوي المهني والمعاهد المتوسطة.
- 8- تطوير المناهج والخطط الدراسية بشكلٍ مستمرٍ (وليس لمرة واحدة).
- 9- اعتماد نظام التغذية الراجعة من أجل متابعة وتقييم وتصحيح مسيرة التعليم.

- 10- ضرورة عدم السماح بتعيين أي عاملٍ في أي عمل حكومي أو خاص لا يحمل شهادة التعليم الأساسي على الأقل.
- 11- ضرورة الاعتماد على الوحدات التعليمية الحديثة والقابلة للتغير كلما دعت الحاجة، إذ أصبح كل أنواع التعليم في العالم متخلفاً بنسبٍ متفاوتة. والإبقاء على الكتب كمراجع علمية.
- 12- ضرورة أن يكون نصيب الدروس العملية والتطبيقية والمخابر في خطط التعليم الثانوي المهني والمعاهد المتوسطة 50% من مجمل الخطط الدراسية.
- 13- ضرورة تخصيص قاعاتٍ للهواة لممارسة الطلاب هواياتهم.
- 14- ضرورة إصدار منشوراتٍ ومجلاتٍ علمية خاصة بالتعليم الثانوي المهني والمعاهد المتوسطة.
- 15- ضرورة تحسين مستوى الورش العملية والمخابر العلمية بتزويدها بتجهيزات وآلات متطورة حديثة.
- 16- ضرورة إدخال الحوا سيب بشكلٍ واسعٍ وزيادة المعرفة العلمية بالمعلوماتية.
- 17- ضرورة ممارسة أجهزة الأعلام السمعية والبصرية والمقروءة دورها الإيجابي بالتعريف بالتعليم الثانوي المهني والمعاهد المتوسطة ورفع مستوى الوعي بأهمية هذا النوع من التعليم في نظر الطلاب والمجتمع.
- 18- ضرورة إجراء مسح وظيفي ومهني في سورية للاضطلاع بالمتوفر والذي بحاجة إليه وإجراء هذه العملية بعدئذٍ مع كل مسح سكاني.
- 19- ضرورة تطبيق نظام التأهيل والتدريب المستمرين لكافة العاملين في الحقل التعليمي من مدرسين ومدرسين وعناصر إدارية مدى الحياة.
- 20- ضرورة تعويد وتشجيع الطالب على التعلم الذاتي (فهو وسيلة مؤكدة للنجاح).
- 21- ضرورة تحسين ورفع مستوى أجهزة وسائل الإيضاح التعليمية المختلفة البصرية والسمعية والمقروءة.
- 22- ضرورة اعتماد الجودة والمعايير الدراسية والمواصفات ونظام الايزو وغيرها في التعليم الثانوي المهني والمعاهد المتوسطة.
- 23- ضرورة تحسين الأبنية المدرسية والقاعات الدراسية والورش والمخابر.
- 24- ضرورة حسب الإمكانيات المالية المتوفرة وسلم الأوليات زيادة الإنفاق على التعليم بكل مراحلها، ولا سيما مرحلتي التعليم الثانوي المهني والمعاهد المتوسطة.
- 25- ضرورة مشاركة القطاع الخاص بشكلٍ أفضل في عملية التعليم تدريجياً وإنفاقاً.
- 26- ضرورة رفع سوية الهيئة التدريسية والعملية والإدارية والطلاب في مجال سلوكيات وأخلاق العمل.

27- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية الصديقة في مجال التعليم ولاسيما تجارب ماليزيا والصين والهند واليابان وكورية الجنوبية.....ألخ.

م.عبد اللطيف زرنه جي